نشرة صندوق النقد الدولي

المواطنون يحتفلون في جنوب السودان: تحقيق الاستقلال كان خطة مهمة، لكن البلد الجديد لا يزال الطريق أمامه طويلا (الصورة: Spiekermeier/SIPA/Newscom)

الشمال الإفريقي

جنوب السودان يواجه عقبات كأحدث بلد في العالم

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٨ يوليو ٢٠١١

- الاستقلال الذي تحقق حديثا يعطي الأمل لمواطني جنوب السودان
- البلد الجديد يواجه تحديات في مجال رأس المال البشري والبنية التحتية
- الصندوق يساعد جنوب السودان على بناء القدرات في مجال إدارة الاقتصاد الكلي

منذ عقد اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، شرع جنوب السودان في بناء اقتصاده من الصفر تقريبا، فأخذ يقيم المؤسسات ويعمل على إرساء بيئة مواتية للنمو والاستقرار.

بعد عقود سادتها الحروب، يواجه جنوب السودان مصاعب جسيمة. فالبلد الجديد يضم ثمانية ملايين نسمة وتكاد مساحته تعادل مساحة فرنسا، لكن الطرق الممهدة فيه لا تتجاوز ١٠٠ كيلومتر. وجنوب السودان من أقل البلدان نموا في العالم، وهو متأخر عن بقية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من حيث التقدم في تحقيق معظم أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة للألفية الثالثة، حيث يعيش نصف سكانه في مستوى دون خط الفقر (الجدول ١).

وتقول السيدة كريستينا كوستيال، رئيس بعثة الصندوق لجنوب السودان، إن "جنوب السودان يواجه تحديات جسيمة. فقد أحرز الكثير منذ عام ٢٠٠٥، وجاء تحقيق الاستقلال في التاسع من يوليو الجاري ليمثل خطوة بالغة الأهمية، لكن الطريق لا يزال طويلا أمام جنوب السودان."

وتقول السيدة كوستيال إن البلد الجديد يمتلك إمكانات لم تستغل بعد. فلديه موارد ضخمة من الثروة الحيوانية والسمكية والغابات، والتي من شأنها ــ مع غزارة الأمطار وخصوبة الأراضي الزراعية ووفرة المياه ــ فتح آفاق واعدة للصادرات الزراعية ذات العمالة الكثيفة. ويمكن أن يؤدي تطوير الزراعة في جنوب السودان إلى تخفيض اعتماده على النفط الذي يمثل حاليا ٩٨% من إيرادات الحكومة. وتتيح إيرادات النفط فرصة للاستثمار في التنمية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية وتجنيب مدخرات للمستقبل.

الجدول ١

جنوب السودان: أهداف التنمية للألفية الثالثة ــ مؤشرات مختارة [١]

إحصاءات	جنوب السودان	السودان	إفريقيا جنوب الصحراء
انتشار سوء التغذية، الوزن بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون الخامسة)	٤٨	٣٢	٢٥
انتشار نقص التغذية (% من السكان)	٤٧	٢٨	٢٦
نسبة مقاعد المرأة فى البرلمانات الوطنية (%)	٣٢	٢٥	١٧
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	١٣١	٧١	٨٤
التحصين، الحصبة (% من الأطفال بين ١٢ و ٢٣ شهرا)	٢٠	٨٥	٦٧
نسبة الوفيات النفاسية (تقدير النموذج الإحصائى، لكل ١٠٠ ألف مولود حى)	١٩٨٩	٦٣٨	٦٥٠
الولادات تحت إشراف عاملين مهرة فى القطاع الصحى (% من المجموع)	١٠	٥٧	٤٤
مصادر المياه المحسنة (% من السكان الذين تصلهم المياه)	٤٨	٥٩	٦٠

المصادر: تقرير Sudan Millennium Development Goals Progress Report 2010، ومسودة خطة التنمية في جنوب السودان (٢٠١١)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

[١] آخر البيانات المتوافرة عن السودان وجنوب السودان؛ متوسط ٢٠٠٦–٢٠٠٨ لإفريقيا جنوب الصحراء.

بداية جديدة

استمر الصراع الأهلي في السودان لمدة تقرب من ٥٠ عاما مع بضع فترات من الهدوء في غضونها، بدءا من قُبيل الاستقلال عن مصر والمملكة المتحدة في عام ١٩٥٦ وحتى عام ٢٠٠٥ عند توقيع اتفاقية السلام.

ونصت الاتفاقية على فترة مؤقتة من الحكم الذاتي لجنوب السودان، يعقبها استفتاء لشعب الجنوب حتى يقرر وضعه المستقبلي. وفي يناير ٢٠١١، صوت السودانيون في الجنوب بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال. ومنذ ذلك الحين، استمر التفاوض على شروط الانفصال بين قادة الجانبين ــ بمساعدة الاتحاد الإفريقي.

وهناك عدة عوامل تعقد عملية الانفصال، لكن المسألة الخلافية الأكبر هي تقسيم الموارد النفطية. فبينما تقع معظم حقول النفط في الجنوب، تسير خطوط أنابيب النفط شمالا إلى بورسودان المطلة على البحر الأحمر. وسيكون من الضروري أن يتعاون البلدان في هذا الخصوص.

وهناك ثلاث مسائل جوهرية تدور حولها المفاوضات الجارية تحت رعاية الاتحاد الإفريقي:

- **اقتسام النفط:** كان من المقرر أن ينتهي ترتيب اقتسام الإيرادات النفطية مناصفة مع الاستقلال، لكن كيفية اقتسامها في المستقبل لا يزال مسألة غير محسومة. فمن المتوقع أن يدفع جنوب السودان لشمال السودان رسم مرور عن استخدام خط أنابيبه، لكن قيمة هذا الرسم لم تتقرر بعد كما أن مقدار اقتسام الإيرادات غير واضح.

- **الديون:** هناك اتفاق مبدئي على أن يتحمل السودان كل الديون شريطة أن يتعهد الدائنون بمنحه تخفيفا لمدة عامين في سياق **مبادرة الصندوق والبنك الدولي المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")** وأن يعمل جنوب السودان على حشد التأييد لشماله في هذا الخصوص. وإذا لم يتحقق ذلك، يتم تقسيم الديون على أساس صيغة لم تتحدد بعد.

- **العملة:** لم يتفق الطرفان بعد على ترتيب بشأن الجنيهات السودانية المتداولة حاليا في الجنوب. وقد استحدث جنوب السودان عملة جديدة في ١٢ يوليو الجاري ومن المتوقع أن يستحدث الشمال عملته الجديدة أيضا.

وإلى جانب هذه القضايا التي يتعين حسمها في الأجل القصير، يواجه جنوب السودان مشكلات أخرى أطول أجلا. فمستويات رأس المال البشري منخفضة إلى حد استثنائي، حيث يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب ٣٧% ــ وهو نصف المتوسط المسجل في إفريقيا جنوب الصحراء (انظر الجدول ٢) ــ كما أن حوالي نصف الأطفال يلتحقون بالتعليم الابتدائي ولا يستكمله منهم سوى ١٠% فقط. ولما كان ثلث سكان جنوب السودان تحت سن العاشرة، فإن رفع مستويات التعليم يشكل ضرورة لتطور البلاد.

الجدول ٢
جنوب السودان: مؤشرات مختارة لقطاع التعليم

إحصاءات	جنوب السودان	السودان	إفريقيا جنوب الصحراء
معدل إتمام التعليم الابتدائي (% من المجموعة العمرية المعنية)	١٠	٥٢	٦٢
الالتحاق بالتعليم، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	٤٨	٧١	٦٨
الإلمام بالقراءة والكتابة، فئة الشباب (% من الأعمار ١٥-٢٤)	٣٧	٧٨	٧٢
نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	٧٠	٥٤	٩٠

المصادر: المصادر: تقرير Sudan Millennium Development Goals Progress Report 2010، ومسودة خطة التنمية في جنوب السودان (٢٠١١)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.
[١] آخر البيانات المتوافرة عن السودان وجنوب السودان؛ متوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لإفريقيا جنوب الصحراء.

وهناك صعوبة أخرى تتمثل في ضعف البنية التحتية الأساسية. فبالإضافة إلى ندرة الطرق الممهدة خارج العاصمة جوبا، لا توجد مطارات مستوفية لمعايير الطيران المدني الدولية، ومجاري النهر لم تهيأ بعد لكي تصبح صالحة للملاحة. وهناك تقدم جارٍ لزيادة طاقة توليد الكهرباء، لكن انقطاع الكهرباء متكرر الحدوث وتعتمد مؤسسات الأعمال اعتمادا كبيرا على المولدات.

وهناك قضية أخرى تتعلق بإنتاج النفط. فحجم النفط الذي يتم إنتاجه من حقول الجنوب يقترب من الذروة حاليا، وهو ما يعني أن هذا المصدر الأساسي لإيرادات التصدير سوف يتراجع بمرور الوقت. ومع تقدم التكنولوجيا، يمكن تعزيز

كفاءة استخراج النفط من الحقول القائمة، وقد يتم اكتشاف مصادر نفطية جديدة. لكن السيدة كوستيال أكدت أن كلا الأمرين افتراض طويل الأجل، ومن ثم تبحث الحكومة عن سبل لإيجاد مصادر غير نفطية جديدة للإيرادات.

وقالت كوستيال إنه يتعين أيضا ضمان استخدام الموارد استخداما كفؤا عن طريق عمليات الموازنة الشفافة والفعالة. وسيؤدي حل هذه القضايا ــ في وجود إطار قانوني محكم وقطاع مالي أقوى ــ إلى تمكين القطاع الخاص من أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي.

الانعكاسات الاقتصادية على الشمال

يمكن أن يكون لاستقلال جنوب السودان أثر كبير على الاقتصاد السوداني. فقد يفقد السودات حوالي ٧٥% من إيراداته النفطية، وهو ما يمكن أن ينعكس في شكل اختلالات داخلية وخارجية. ومع كون الإيرادات النفطية تشكل أكثر من نصف إيرادات الحكومة و ٩٠% من الصادرات، فسوف يحتاج الاقتصاد إلى التكيف مع صدمة دائمة، لا سيما في وقت لا تستطيع فيه البلاد الحصول إلا على القليل من التمويل الخارجي. ويمكن أن يكون لحجم وطبيعة التكيف اللازم انعكاسات كبيرة على النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي.

ومن المرجح أن يكون على السودان ممارسة التقشف المالي عن طريق ترشيد بعض الإنفاق الذي لا يشكل أولوية، وتخفيض الدعم على الوقود، وتخفيض الإعفاءات الضريبية، وتعزيز إدارة الإيرادات. ومن الضروري أيضا مواصلة السماح بمرونة أكبر في تحركات سعر الصرف، وتشديد السياسة النقدية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في حينها.

بناء القدرات

خاطب جنوب السودان صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة فنية في مجال بناء القدرات والمؤسسات لإدارة اقتصاده الوليد. ويشكل هذا أهمية خاصة في مساعدة بنك جنوب السودان كي يصبح بنكا مركزيا مكتمل الوظائف. ويقف الصندوق على استعداد لتقديم المساعدة الفنية في مجالات خبرته الأساسية حتى يتمكن جنوب السودان من تصميم سياسات اقتصادية كلية سليمة وتنفيذها ومراقبتها، وهو ما يشمل وضع إطار للمالية العامة وإنشاء البنك المركزي وأنشطته الأساسية، وبناء القدرات في المجا الإحصائي، وإرساء الإطار التشريعي اللازم للإدارة الاقتصادية والمالية الفعالة.

ولتمويل هذه المساعدات، ينوي الصندوق طلب مساهمات من المانحين لصندوق استئماني خاص يكرسه الصندوق لبناء القدرات في جنوب السودان، وذلك بقيمة إجمالية قدرها ١٠,٦ مليون دولار أمريكي لفترة أقل بقليل من أربع سنوات.

عضوية الصندوق

طلب جنوب السودان الانضمام لعضوية الصندوق في ١٥ إبريل الماضي، لكن عملية الانضمان ستستغرق وقتا. فبمقتضى إجراءات الصندوق المحددة لطلبات العضوية، يجب أن ينظر المجلس التنفيذي أولا في طلب جنوب السودان، ثم يقدم المجلس تقريرا لمجلس محافظي الصندوق بما لديه من توصيات في شكل قرار بشأن العضوية. وتغطي هذه التوصيات حجم حصة جنوب السودان في الصندوق وكيفية سداد اشتراك العضوية، وغيرها من الشروط المعتادة ذات الصلة بالعضوية.

وبعد اعتماد قرار العضوية من مجلس المحافظين، يمكن أن يصبح البلد المتقدم بالطلب عضوا في الصندوق بمجرد اتخاذ الإجراءات القانونية التي تنص عليها قوانينه المحلية حتى يتمكن من التوقيع على اتفاقية تأسيس الصندوق والوفاء بالتزامات العضوية فيه.

ويبلغ أعضاء الصندوق حاليا ١٨٧ بلدا.